REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES Numéro Spécial 01, 2017
ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

«المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر و الأردن»

لوكال أمال شهرزاد طالبة دكتوراه ، مخبر العولمة و السياسات الاقتصادية جامعة الجزائر 3

مجاني غنية أستاذة محاضرة أ، مخبر العولمة و السياسات الاقتصادية جامعة الجزائر3

الملخص:المناطق الحرة هي مناطق تابعة للدولة التي أنشأتها إلا أن التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية يكون كما لو أنها أجنبية، تقدم فيها عديد الامتيازات و التسهيلات بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية . لقد لاقت هذه المناطق نجاحا كبيرا في تحقيق هذه الأهداف و هذا ما أثبتته تجارب العديد من الدول على غرار مصر و الأردن، اللتين كانتا من بين الدول العربية السباقة لاحتضان هذا النموذج، أما تجربة الجزائر في هذا المجال فقد باءت بالفشل نظرا لعدم اجتذابها للمستثمرين، إلا أن الجزائر مطالبة بإعادة إطلاق هذه التجربة مرة أخرى على أسس أمتن من المرة السابقة، لأن هذه المناطق يمكن أن تخدم فعلا الاقتصاد الجزائري من عدة نواحي.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة، المناطق الحرة في مصر و الأردن، الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة، إلغاء الأمر 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة في الجزائر.

Résumé :Les zones franches sont des zones qui appartiennent au pays qui les a créé, cependant et vis-à-vis le commerce extérieure, elles sont considérés comme étant des zones étrangères ; à l'intérieur de ces zones, les marchandises bénéficient de beaucoup de privilèges. Ces zones-là ont connu un très grand succès dans l'achèvement des buts cité ci-dessus et les expériences de beaucoup de pays prouvent ça, notamment celles de l'Egypte et de la Jordanie, qui étaient parmi les premiers pays arabes à adopter ce concept, tant disque l'expérience algérienne dans ce domaine a gravement échoué, vu qu'elle n'a pas réussi à attirer les investisseurs. Néanmoins, l'Algérie doit relancer cette expérience une nouvelle fois puisque ces zones peuvent vraiment servir l'économie algérienne.

Mots clés : les zones franches, les zones franches en Egypte et en Jordanie, l'importance économique des zones franches, l'abrogation de l'ordonnance 03-02 relative aux zones franches en Algérie.

مقدمة:

تعتبر المناطق الحرة فكرة قديمة تمثلت في منح تسهيلات في الموانئ و المراكز التجارية خاصة بين الشرق و الغرب، و من هذه الأماكن جبل طارق، مالطا، عدن، هونج كونج... الخ، و قد أدت هذه التسهيلات إلى ازدهار عمليات التبادل التجاري و زيادة عدد العاملين بالإضافة إلى النمو في الدخل القومي، فتزايد بعد ذلك عدد المناطق الحرة في العالم و تعددت أنواعها، و رغبة من الجزائر في الاستفادة منإيجابيات هذه المناطق سارعت لسن القوانين و التشريعات اللازمة لذلك و لكن سرعان ما تراجعت عنها و هذا تقديرا منها بأن الدخول في منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي و غيره من الكيانات يلغي جدوى وجود مثل هذه المناطق بها، و من هنا نطرح الاشكالية الرئيسية التالي: ما هي الفرص التي تخلت عنها الجزائر عندما قررت إلغاء القانون الخاص بإنشاء المناطق الحرة بها؟

المحور الأول: مفاهيم عامة حول المناطق الحرة

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

أولا: تعريف المناطق الحرة لقد قدمت عدة تعاريف للمناطق الحرة نذكر منها:

هي مساحة من أراضي الدولة المضيفة تخصصها و تحددها و تقيمها خارج المنطقة الجمركية و يتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أجنبية، و يسمح لها بحرية التجارة و تداول البضائع (استيرا، تصدير، تخزين و معالجة البضائع)، و التصنيع و الخدمات بدون قيود أو رسوم أو ضرائب جمركية أو ضرائب أخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية.

ثانيا: الأهداف المتوخاة من إقامة المناطق الحرة

من بين أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال اقامة المناطق الحرة ما يلي:

- جذب الاستثمارات الأجنبية و هذا من خلال الاعفاءات و الحوافز المغرية التي تقدم في إطارها.
- توفير النقد الأجنبي من خلال ترويج الصادرات.
- خلق فرص العمل.
- تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في مناطق مختلفة و هذا من خلال توزيع المناطق الحرة على عدة مواقع.
- نقل التكنولوجيا و الخبرة الفنية و الادارية.
- استخدام الموارد المحلية مما يعزز و يدعمالحركة التجارية في البلد.
- تنشيط قطاعي الخدمات و النقل.

ثالثا: أثار اتفاقيات تحريرالتجارةالدولية و مناطق التجارة الحرة على المناطق الحرة

يتبادر إلى الأذهان تساؤل حول فيما إذاتتعارض فكرة إنشاء هذه المناطق مع مبادئ اتفاقية تحرير التجارة الدولية و اتفاقيات مناطق التجارة الحرة المبرمة بين الدول.

أ –**<u>فيما يخص اتفاقيةتحرير التجارة الدولية</u>** :لقد ورد في اتفاقية الجات استثناء بالنسبة للمناطق الحرة من مبدأ التجارة بدون تمييز (الدولة الأولى بالرعاية) ، بل وإن التأمل في أحكام OMC ينبأ عن ضرورة التوسع في المناطق الحرة و خاصة بالنسبة للدول النامية التي هيفي مرحلة التحول و إعادة التكيف مع المستجدات الحاصلة في الساحة الدولية، بالأخص بعد دخول تجارة الخدمات في مجال تحرير التجارة الدولية،

<u>فيما يخص اتفاقيات التجارة الحرة</u> :منطقة التجارة الحرة هي اتفاقية بين دولتين أو أكثر لإزالة الرسوم الجمركية و القيود التجارية الأخرى على حركة السلع بين الدول الأعضاء، بشرط احتفاظ كل دولة عضو بإقليمها الجمركي المستقل في مواجهة الدول غير الأعضاء دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة أو محددة.لكن لا يمكن اعتبار انشاء منطقة تجارة حرة عائقا كبيرا أمام إنشاء المناطق الحرة

المحور الثاني: دراسة تجربة المناطق الحرة في مصر و الأردن

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

تعتبر دولتي مصر و الأردن من بين الدول العربية الأولى السباقة للاندماج في الاقتصاد العالمي، و هذا من خلال العديد من الخطوات اللتا قامتا بهما لتحرير تجارتهما الخارجية، و لعل أهم هذه الخطوات إقامتهما في وقت مبكر لمناطق حرة في ترابهما الوطني (مصر 1902، الأردن 1973).

أولا: تجربة المناطق الحرة في مصر

تعود اقامة أولمنطقة حرة في مصر إلى عام 1902 حين عقد اتفاق خاص بين الحكومة المصرية و شركة قناة السويس لإنشاء منطقة حرة برية بحرية لتوسيع و صيانة ميناء بورسعيد طبقا لاحتياجات التجارة بهدف تحقيق أغراض الشركة، و منه منحت الشركة إعفاء من الرسوم الجمركية على وارداتها في تلك المنطقة، و ابتداء من عام 1920 توالت التشريعات و القوانين المنظمة لنشاط المناطق الحرة في مصر، و حسب هذه التشريعات هناك نوعان من المناطق الحرة في مصر:

أ –**المناطق الحرة العامة:** و هي مناطق تخضع لسيادة الدولة و تقع في أغلب الأحيان على أحد منافذ الدولة البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها، و يتم تحديدها بالأسوار العازلة و ذلك لفصلها عن باقي أقاليم الدولة و تضم المنطقة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية التي تقام للاستفادة من حوافز و مزايا الاستثمار في هذه المنطقة، و تقوم الدولة بتوفير البنية التحتية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المناطق من كهرباء، مياه، صرف صحي... الخ.

ب المناطق الحرة الخاصة: هي قطع أرض تقع خارج نطاق المنطقة الحرة العامة تم تخصيصها لمشروع استثماري واحد لعدم توافر مساحات بالمناطق الحرة العامة، أو للتأثير الايجابي لهذا الموقع على اقتصاديات تشغيل هذا المشروع كضرورة قربه من مصادر المواد الخام، أو أحد موانئ التصدير، أو طريق بري سريع معين لاعتبارات تتعلق بنقل الخدمات أو تصدير المنتجات. و يقوم المستثمر عادة باختيار موقع مشروعه الذي يرغب في إقامته كمنطقة حرة خاصة إما بنظام نقل الملكية أو بنظام الاستأجار لحسابه، كما يتولى توصيل المرافق إلى هذا الموقع و توفير ممثلين عن الجمارك و أمن الموانئ و الهيئة لتخليص إجراءات دخول و خروج البضائع

ت آثار إنشاء المناطق الحرة في مصر على اقتصادها:

بلغت المساحات الإجمالية للمناطق الحرة العامة في مصر نحو 10,7 مليون م^2 في نهاية العام المالي 2013/2012، و بلغ عدد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة نحو 1135 مشروعا برؤوس أموال تجاوزت 9,25 مليار دولار و تكاليف استثمارية بلغت 18,8 مليار دولار، توفر 206 ألف منصب عمل بإجمالي أجور يتجاوز 323 مليون دولار سنويا، و بإجمالي صادرات تتجاوز 15,3 مليار دولار.

ثانيا: تجربة المناطق الحرة في الأردن

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

تعود تجربة الأردن في مجال المناطق الحرة إلى سنة 1973 أين أقيمت في ميناء العقبة منطقة حرة صغيرة لتنمية المبادلات التجارية الدولية و خدمة تجارة الترانزيت حيث بلغت مساحتها آنذاك 19 دونما و نظرا لزيادة الطلب على خدمات المنطقة تم في 1976 توسيعها لتصبح مساحتها 2000 دونما*، و إثر نجاح هذه المنطقة تم تعميم الفكرة حيث أنشأت 5 مناطق حرة أخرى

و قد أنيطت مهمة إدارة وتطوير هذه المناطق لمؤسسة المناطق الحرة التي تعد مؤسسة مستقلة ماليا و إداريا.

فمن بين التسهيلات التي تقدمها هذه المناطق نذكر:

- تجهيزها بالمساحات و المستودعات اللازمة التي تغطي احتياجات المستثمرين
- فتح فروع لعدد من المصارف و شركات التأمين و شركات التخليص لتسهيل عمل المستثمرين
- تجهيزها بالمرافق العامة و الخدمات و البنية التحتية من كهرباء و مياه و شبكة اتصالات حديثة تشمل الهواتف و الأنترنيت و التلكس و الفاكس و البريد و شبكة حديثة من الطرق الداخلية.

المحور الثالث: واقع المناطق الحرة في الجزائر

تلعب المناطق الحرة دورا هاما في تنشيط اقتصاديات الدول التي قامت بإنشائها، حيث أنها تساهم في رفع حركة التجارة الداخلية و الخارجية، تساهم في تنويع النسيج الصناعي و كذا جذب الاستثمارات الأجنبية التي ستدعم ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة، هذا و بالإضافة إلى اعتبارها خطوة نحو تحرير العلاقات التجارية الخارجية لهذه الدولة من مختلف القيود الجمركية و غير الجمركية، و بهذا فهي تساهم في الاندماج الدولي لهذه الاقتصاديات، و رغبة من الجزائر في الاستفادة من كل هذه الايجابيات تجسدت فكرة إنشاء مناطق حرة في الجزائر من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار و بالضبط في الفصل الثاني من الباب الثالث منه [1]، أما عن شروط و كيفيات تعيين المناطق الحرة و ضبط حدودها و امتيازاتها فقد جاءت مفصلة في المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، حيث جاء فيه ما يلي:

- يمنح استغلال المنطقة الحرة و تسييرها إلى شخص معنوي عمومي أو خاص بعد إجراء مزايدة وطنية و دولية، مفتوحة أو محدودة أو عن طريق التراضي.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993، ص 7

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

– يصدر المتعاملون و يستوردون بحرية خدمات و بضائع يستلزمها إقامة المشروع و سيره حسب النظام الجمركي و الجبائي و المصرفي الخاص المحدد في التشريع و التنظيم المعمول بهما.

– تخضع عمليات تزويد المتعاملين الموجودين في المنطقة الحرة بالسلع و الخدمات انطلاقا من التراب الجمركي، لتنظيم التجارة الخارجية و مراقبة الصرف و النظام الجبائي و الجمركي المطبق على التصدير.

و بعد دراسة كافة الأماكن الممكن أن تحتضن هذه المنطقة الحرة وقع الاختيار على مكان يدعى "بلارة" بولاية جيجل، بمساحة تقدر بـ 5,23 كلم^2، يبعد 40 كلم عن ميناء جنجن و 40 كلم عن مطار الطاهير، و لكن للأسف لم تشهد هذه المنطقة حركية و لم تحقق المأمول منها و بعد قرابة الثماني سنوات و بالضبط خلال الجلسة العلنية لمجلس الأمة المنعقدة يوم الثلاثاء 13 جوان 2006 عرض وزير التجارة أمام نواب المجلس القانون المتضمن الغاء الأمر 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة و هذا نظرا لعدم تسجيل أي طلب استثمار بهذه المنطقة منذ إنشائها على الرغم من الموقع الاستراتيجي الهام لهذه المنطقة و التهيئة التي أدخلت عليها و الترويج الذي قامت به السلطات المحلية و الوطنية، كما تم الأخذ بيعين الاعتبار أيضا المعطيات الدولية المتمثلة في متطلبات انفتاح الاقتصاد الجزائري، فقد طلبت OMC من الجزائر إلغاء المادة 17 من الأمر 03-02 التي تنص على أن 50% فقط من نسبةالسلع و الخدمات مسموح بتصريفها و بيعها و تسويقها داخل الاقليم الجمركي الوطني، إذن، من خلال التبرير السابق لوزير التجارة أمام نواب المجلس يتضح لنا بأن السبب الرئيسي لإلغاء المناطق الحرة في الجزائر يعود إلى إمضاء الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، و هذا باعتبار أنه كان من الممكن إلغاء المادة 17 و ارضاء OMC بدون الاضطرار إلى إلغاء القانون بأكمله، و منطقة بلارة تم تحويلها إلى منطقة صناعية حتى قبل عرض قانون إلغاء المناطق الحرة على المجلس نظرا لعدم اجتذابها للاستثمارات. و بالتالي هل تعد اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي مبرر مؤسس و موضوعي لإلغاء المناطق الحرة في الجزائر؟

من خلال ما تم التوصل إليه في المحور الأول من هذا البحث، تبين لنابأنه لا يوجد أي تعارض بين إنشاء المناطق الحرة و مناطق التجارة الحرة هذا من الجانب النظري،أما من الجانب التطبيقي فقدقامت مصر و الأردن بتوقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر مع العديد من الدول و الكيانات من بينها اتفاقية الشراكة الأوروبية التي دخلت حيز التنفيذ في 2002/05/01 بالنسبة للأردن و في 2004/01/05 بالنسبة لمصر و على الرغم من ذلك مازالت المناطق الحرة بهما في نمو و ازدهار مستمرين بل و إن كلا الدولتين بصدد التخطيط لإنشاء المزيد من هذه المناطق في ترابهما الوطني، و هذا ما تم اثباته بالفعل من خلال المحور الثاني من هذا البحث.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

مماسبق يمكن القول بأنه لا يوجد مبرر حقيقي لإلغاء المناطق الحرة في الجزائر، بل و إن الجزائر ضيعت عليها طريقة فعالة لتحقيق العديد من المنافع نذكر منها:

–جذب الاستثمارات الأجنبية: بما أن عزوف الأجانب عن الاستثمار في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى مشاكل البيروقراطية الادارية

– تحسين ميزان المدفوعات: إذا استثنينا صادرات المحروقات من الميزان التجاري الجزائري يتضح لنا أن هذا الأخير دائما في حالة عجز نظرا لانخفاض المنتجات المصدر عن تلك المستوردة،

– جذب مشاريع صناعية ذات مستوى تكنولوجي متقدم: تفتقر الجزائر حاليا للصناعات ذات الأساليب الانتاجية المتطورة التي توفر الجودة و الكفاءة في الانتاج، الأمر الذي أضعف كثيرا قدرتها التنافسية،

– تخفيض معدلات البطالة: تعتبر البطالة مشكلا حقيقيا في الجزائر فالعديد من خريجي الجامعات و معاهد التكوين لا يجدون فرص للتشغيل، بينما يمكن أن تساهم المناطق الحرة في جذب نسبة مهمة منهم و هذا بطرق مباشرة و غير مباشرة،

– استغلال المواد الطبيعية: فبدلا من تصدير المواد بصورتها الخام و بأسعار متدنية، فإن إقامة مشاريع صناعية خاصة بعمليات تصنيع و تحويل هذه المواد في المناطق الحرة سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها و منه تحقيق فوائض مالية.

و الجزائر في أمس الحاجة للنقاط التي تم ذكرها أعلاه للتخلص من قيود التبعية لمداخيل البترول، و إن كانت تجربة بلارة قد فشلت فيجب البحث عن الأسباب التي أدت لفشلها و الطرق الممكن استعمالها لإنجاحها،لا الإلغاء الكلي لفكرة إنشاء مثل هذه المناطق بالجزائر، و في رأينا فإن عدم استقطاب منطقة بلارة للاستثمارات يعود بالدرجة الأولى إلى عدم توفر المقومات اللازمة لإنجاحها، حيث يمكن أن نذكر:

– الموقع: أعرب الكثير من المستثمرون عن عدم رغبتهم في الاستثمار في المنطقة لموقعها، فمثلا شركة رونو رفضت موقع بلارة و لم تعتبره مناسبا و فضلت الجزائر أو وهران، هذا يدل على أن الموقع الذي تعتبره الحكومة موقعا استراتيجيا قد لا يكون جذابا البتة بالنسبة للمستثمرين، و أيضا من ناحية المساحة فشركة دوبال الإماراتية أرادت إقامة مصنع لها في هذه المنطقة و لكن كانت المساحة صغيرة جدا و منطقة بلارة غير قابلة للتوسيع إذ يحدها من الشرق واد و الطريق السيار، من الشمال قنطرة و واد و من الشرق و الغرب الجبال، فكيف تقام منطقة حرة من المفترض أن تجذب المستثمرين في موقع كهذا؟

– مناخ الاستثمار: يمكن القول بأن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير مشجع لا سيما من حيث البيروقراطية، ضعف وسائل التمويل و هشاشة الاقتصاد، فباعتبار أن الجزائر تعتمد علىالريع

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

البترولي فأي صدمة نفطية سيكون لها الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري و بالتالي هناك تخوف من عدم استقرار الاقتصاد بالنسبة للمستثمر.

– عدم وجود مزايا و تحفيزات مهمة: فمن خلال دراستنا للمناطق الحرة بمصر و الأردن لاحظنا دقة أكبر في تقديم الامتيازات و التسهيلات

– عدم وجود دعاية كافية للمنطقة: فمن خلال دراسة تجربة المناطق الحرة في مصر و الأردن لاحظنا الكم الهائل من المعلومات الممكن الحصول عليها عن هذه المناطق سواء من خلال موقع المؤسسة المسيرة لهذه المناطق أو موقع وزارة الاستثمار أو مختلف الحملات الدعائية أو كتيبات دليل المستثمر و غيرها،

– كما يمكن إضافة العامل الأمني، فمنطقة بلارة خلال تلك الفترة(1997 و حتى مطلع سنوات 2000) لم تكن تتمتع باستقرار أمني يشجع المستثمر على بناء مصنعه فيها.

خاتمة:من خلال دراستنا لواقع المناطق الحرة في كل من مصر و الأردنتبين لنا المساهمة الكبيرة التي تقدمها هذه المناطق لاقتصاديات هاتين الدولتين على غرار تشكيلها لنسب كبيرة و هامة في صادراتهما هذا من جانب، من جانب آخر لم تؤثر اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي و هاتين الدولتين على نشاط المناطق الحرة بتاتا فيها بل بالعكس ففي حين تشهد هاتين الدولتين عجز في الميزان التجاري جراء ارتفاع وارداتهما تساهم صادرات المناطق الحرة في دعم صادرات الدولتين لتخفيف العجز و بالتالي تم الإثبات نظريا و تطبيقيا أن إنشاء مناطق التجارة الحرة لا يستدعي إلغاء المناطق الحرة و لا يلغي من جدواها بل بالعكس فهي تعتبر سند للاقتصاد و صادراته خاصة في حالة دخوله في مناطق تبادل تجاري حر، كما أنها نموذج ممتاز للاندماج في الاقتصاد العالمي و تحرير التجارة الخارجية،فحري بالجزائر الاستفادة من تجربة هاتين الدولتين،لأن المناطق الحرة لم تعط فرصة حقيقية في الجزائر، لأن إقامتها في المرة السابقة كان بشكل اعتباطي، يفتقر إلى التخطيط و الرؤية الجدية و المستقبلية.

<u>النتائج المتوصل إليها</u>:المناطق الحرة هي مناطق تابعة للدولة التي أنشأتها إلا أن التعامل معها يكون من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أجنبية، تقدم فيها عديد الامتيازات و التسهيلات بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية.

– من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال إقامة مناطق حرة هو تنشيط التجارة الداخلية و الخارجية، توفير فرص العمل و تدعيم ميزان المدفوعات بالعملة الأجنبية.

– لا يتعارض إنشاء المناطق الحرة مع مبادئ اتفاقية تحرير التجارة الدولية أو اتفاقيات مناطق التجارة الحرة.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

– تعتبر تجارب المناطق الحرة في مصر و الأردن تجارب جد ناجحة، فلقد استطاعت هذه المناطق المساهمة في رفع صادراتها، توفير فرص العمل و كذا تنشيط مختلف القطاعات المرتبط نشاطها بنشاط هذه المناطق.

– يعود إدراج المناطق الحرة لأول مرة في التشريع الجزائري إلى سنة 1993 من خلال المرسوم التشريعي رقم 93–12، أما المرسوم المتضمن كيفيات استغلال هذه المناطق فظهر سنة 1994، في حين أن اختيار موقع إنشاء هذه المنطقة كان في سنة 1997، و هذا التوقيت يصادف مرور الجزائر بوضع أمني عصيب.

– يعود فشل تجربة بلارة إلى عدم توفر المقومات اللازمة لإنجاحها، من الاختيار الصحيح و الموفق للموقع، تهيئة مناخ الاستثمار، تقديم مزايا و تحفيزات مغرية، توفير الدعاية الكافية بالإضافة إلى عدم الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

– تعتبر الأسباب المقدمة من طرف الحكومة لإلغاء الأمر 03–02 المتعلق بالمناطق الحرة أسباب واهية و غير موضوعية لاتخاذ قرار كهذا.

التوصيات:

- إعادة إدراج إمكانية إنشاء مناطق حرة في الجزائر.
- الاستفادة من أخطاء التجربة السابقة و من تجارب الدول الأخرى لإنجاح العملية هذه المرة.
- إثراء المرسوم التنفيذي المتعلق بكيفيات استغلال هذه المناطق خاصة من ناحية تشجيع الاستعمال المحلي للمواد الأولية و اليد العاملة.

– يجب اتباع الأصول العلمية في إنشاء المناطق الحرة لإعطائها فرصة للنجاح، فاختيار الموقع مثلا يعد من أهم عوامل نجاح المنطقة، بحيث يجب معرفة ما ينتظره المستثمر منها من عوامل جذب و مواصفات مميزة، و هناك عدة طرق لمعرفة هذا منها مقابلة المستثمرين، كترتيب زيارات لأماكن تركز رجال الأعمال و مقابلة عينة منهم للتعرف على المواصفات التي يحثون عنها في مواقع الاستثمار، و قد لاقت هذه الطريقة نجاحا باهرا في تجربة المنطقة الحرة بسنغافورة، أما الطريقة الثانية فهي الاستفادة من تجارب المناطق الحرة الأخرى، أي القيام بدراسة لاتجاهات المستثمرين عند قيامهم بالاستثمار في الناطق الحرة الأخرى و مدى تأثير العوامل المختلفة في المنطقة على سلوكهم في الاستثمار، و هذا بشرط أخذ مناطق ذات خصائص مماثلة للمناطق المزمع إنشاؤها، مع مراعاة قابلية الموقع للتوسيع.

– توفير الاستقرار السياسي و الاقتصادي فهو أهم عامل يركز عليه المستثمر عند اتخاذه قرار الاستثمار.

– الترويج الواسع لهذه المناطق مع إعطاء كافة المعلومات اللازمة عنها، فهو عملية لا تقل أهمية عن العناصر الأخرى.

– استعمال الشباك الوحيد أي توحيد السلطات في يد سلطة واحدة، بحيث لا يحتاج المستثمر إلى مقابلة عدد كبير من السلطات للحصول على ترخيص لمشروعه.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

– إعطاء مسؤولية إقامة المنطقة الحرة و تزيدها بالمرافق اللازمة لتشغيلها، التسويق لها و إدارتها لشركة خاصة، و هو نموذج جد ناجح في ماليزيا و المكسيك.

– كما يمكن تخفيف العبء المادي على الدولة من خلال جذب بعض المستثمرين لإنشاء أو المشاركة في إنشاء بعض مشروعات الخدمات التي تفيد الأنشطة المتمركزة في المنطقة نظير منحهم بعض الامتيازات التشجيعية (كحقوق الامتياز و الاستغلال، منح هذه المشروعات إعفاءات ضريبية خاصة) كما حدث في إندونيسيا و الدومينيكان.

المراجع:

- الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993.
- الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادر في 19 أكتوبر 1994.
- المرسوم التنفيذي رقم 97–106 المؤرخ في 5 أفريل 1997 المتضمن إنشاء المنطقة الحرة لبلارة، الجريدة الرسمية، العدد 20 الصادر في 6 أفريل 1997.
- مجلس الأمة الجريدة الرسمية للمداولات،العدد 3، الدورة الربيعية 2006.
- قانون رقم (2) لسنة 2008 قانون المناطق التنموية و المناطق الحر، المادة 42، ص 21، نقلا عن الموقع: http://6days–jo.com/hay2a/ar/images/low_ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 2016/11/15
- محمد قاسم الخصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، الأردن، 2010.
- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة، الأردن، 2009.
- محمود محمد أبو العلا، الجات النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و القرارات المصدرة لها في مصر، دار الجميل، مصر.
- شركة المناطق الحرة، ندوة المناطق الحرة المشتركة و دورها في تعزيز العمل الاقتصادي الاقليمي المشترك، 25/24 تموز 2004، نقلا عن الموقع: http://www.free–zones.gov.jo/arabic/km/studies/CONFERANCESYRIA.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2016/11/15.
- أوسرير منور، مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 23/22 أفريل 2003، نقلا عن الموقع/http://manifest.univ–ouargla.dz، تاريخ الاطلاع: 2016/11/15
- نبيل الجداوي، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية و التجارة الدولية، حالة مصر، ورقة مقدمة للملتقى الثاني لادارة المناطق الحرة " أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية و الدولية على أنشطة المناطق الحرة"، مصر، 14–18 ماي 2006، نقلا عن الموقع: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan026340.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2016/11/15
- أحمد نبيل محمد الجداوي، المناطق الحرة في مصر: النشأة– التطور – الأهمية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم و إدارة المناطق الحرة، نقلا عن الموقع:http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024094.pdf، تاريخ الاطلاع: 2016/11/15
- جاسر تادرس، دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية، مديرية الدراسات و المعرفة، شركة المناطق الحرة، 2006، نقلا عن الموقع : http://www.free–zones.gov.jo/arabic/km/studies/the%20role%20of%20free%20zones%20in%20econemic%20devilopment.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2016/11/15.
- الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة، المناطق الحرة المصرية، 2012، نقلا عن الموقع:

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396
http://www.gafi.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx ، تاريخ الاطلاع: 2016/11/15

- الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة، المناطق الحرة،
http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/FreeZones.aspx، تاريخ الاطلاع: 2016/11/15.

- وزارة الاستثمار المصرية، تقرير أداء وزارة الاستثمار و الجهات التابعة لها عن العام المالي 2013/2012، نقلا عن الموقع: www.**investment**.gov.eg/Arabic/.../**التقرير**%20السنوي%20**2012**%20**2013**.pdf، تاريخ الاطلاع: 2016/11/15

- مؤسسة المناطق الحرة، التقرير السنوي 2010، نقلا عن الموقع:
http://jfdz.jo/material/AnnualReportArabic2010.pdf، تاريخ الاطلاع: 2016/11/15

- الموقع الالكتروني لشركة المناطق الحرة، http://www.free-zones.gov.jo/ ، تاريخ الاطلاع: 2016/11/15

Commission européenne, Zones franches, En quoi consistent les zones franches ?

,